التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٤م
دراسة نحوية مقارنة مع دستور ٢٠١٢م في ضوء علم اللغة الاجتماعي

د. سامح كمال حسن

تمهيد :

يرجع السبب الرئيسي في اختياري لهذا البحث – رغم أنني قمتُ بدراسة سابقة وهي : التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢م[١] – إلى ما أثير من لغط كثير حول دستور مصر ٢٠١٢م سواء في الأوساط السياسية أم الإعلامية أم الشعبية أم الدولية ؛ وأن هذا الدستور قد كرّس فيه الإخوان المسلمون مبادئ وأفكاراً تخدم أهدافهم وتؤصل سياسة التمكين التي اتبعوها في حكم مصر لمدة عام ؛ وأنه دستور هزلي لا يعبر عن كل طوائف المجتمع المصري ولا يحقق لهم أحلامهم وآمالهم التي خرجوا من أجلها وثاروا على النظام السائد آنذاك وكان على رأسه الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في ٢٥يناير ٢٠١١م ، حيث نادى الشعب بثلاثة مطالب رئيسة ، وهي : العيش الكريم والحرية والكرامة الإنسانية .

وبدهي أن يعدَّ الشعب دستوراً جديداً للبلاد ، فأعدوا دستور مصر ٢٠١٢م ، وحدث انقسام في الشارع المصري ورغم أن ٣٦.٢% قالوا " لا " للدستور[٢] إلا أن الدستور قد أقرَّ وعُمل به خلال فترة حكم الرئيس محمد مرسي ، وثار الشعب مرة أخرى ونادوا بعزل الرئيس محمد مرسي وخرجوا عليه في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ، وتمَّ عزل الرئيس كمطلب شعبي ؛ وبالتالي ترتب على هذا العزل وقف العمل بالدستور ، ومن ثمَّ إعداد لجنة جديدة – يطلق عليها لجنة الخمسين– لتعديل دستور٢٠١٢م ؛ وبالفعل عَدّل الدستور وخرج في حلة جديدة ليعبر عن ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ، وتمَّ طرح هذا الدستور للاستفتاء عليه من قبل الشعب ، وتمَّ التصويت عليه بـ " نعم " بنسبة ٩٨%[٣].

وأنفذ من هذا إلى عرض التركيب الفعلي ودوره النحوي والاجتماعي كظاهرة لغوية مدونة في وثيقة رسمية مكتوبة تحدد مسار وسياسة الدولة وأهدافها على الصعيدين المحلي والدولي .

ولستُ في هذه الدراسة بصدد تحليل مواد الدستور ودراستها دراسة قانونية أو سياسية فهذا الأمر له فقهاؤه الدستوريين ؛ أما الدراسة هنا فهي دراسة نحوية تقوم على حصر التركيب الفعلي في مواد دستور مصر ٢٠١٤م والأثر الاجتماعي لهذا التركيب وخاصة بعض الأفعال التي احتمى بها المشرّع الدستوري ليؤسس دولة القانون ويظهرها ؛ وكان ذلك جليّا حين استخدم المشرّع كلمة القانون في ٢٣٣موضعاً منها ١٣٦ موضعاً في موقع المسند إليه (فاعل)[٤].

وكذلك استخدم المشرّع الدستوري كلمة الدولة مسنداً إليه فاعل بقوله (تلتزم – تكفل) الدولة في ١٢٠موضعاً[٥] ، كل ذلك ليبرهن ويرسخ أن وثيقة دستور ٢٠١٤م هدفها هو إقامة دولة القانون .

كما أن المقارنة النحوية – للتركيب الفعلي– التي يقوم بها الباحث بين دستور٢٠١٢م والدستور المعدل ٢٠١٤م تكشف وتميط اللثام عن أثر علم اللغة الاجتماعي[٦] إذْ إنّ له دوراً في رصد وتحليل الظواهر اللغوية ؛ وخاصة أن هذه الظواهر اللغوية مدونة في وثيقة مكتوبة تمس كل طوائف وشرائح ومؤسسات ووزارات وهيئات المجتمع المصري .

منهج البحث:

انتهجتُ في هذا البحث المنهج الوصفي، حيث إن الدراسة هنا تتطلب التأمل وإعمال العقل وبخاصة إنها محل جدل وأخذ ورد سواء في الشارع المصري أم في الأوساط السياسية أم الإعلامية .

وهذا المنهج – أي الوصفي – عرفه سوسير[٧] "بأنه يعتمد أولا على اللغة المنطوقة فالمكتوبة ويعد أساساً للدرسات اللغوية " وهذا الرأي يتناسب مع مواد الدستورفهي تعتمد على اللغة المكتوبة التي تعد من أهم وسائل الاتصال والتواصل بين بني

الإنسان، كما أن لها ميزة الدوام وإمكان الاستحضار وإعادة التجربة في الذهن مرة أخرى، وتخطي حدود الزمان والمكان[٨] ".

حقاً إن نصوص الدستور ومواده مكتوبة بين دفتي الدستور لكنها تقال شفاهة حين الطرح في المحافل أو مجلس النواب .

وقد اتبعتُ في هذا المنهج الأسس الآتية :

١. يقوم الباحث بحصر التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٤م .
٢. يعرض الباحث المصطلحات العلمية لهذه المواد من خلال ماورد عنها في المعاجم اللغوية .
٣. تقوم الدراسة في هذا البحث على تعيين السياق أو المقام، لذلك فإن الباحث سوف يلقي الضوء على الأجواء التي أحاطت بالدستور وقت طرحه للاستفتاء عليه في ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م .
٤. في حالة تكرار نفس التركيب أذكر تركيباً واحداً وأشير إلى بقية التراكيب في ملحق البحث.
٥. يراعى التسلسل التاريخي أثناء عرض آراء النحاة واللغويين الأقدم فالقديم فالحديث فالأحدث .
٦. يراعى تقديم الجملة الفعلية المثبتة على المنفية والفعل المتعدي على اللازم .
٧. يكتفي الباحث بذكر الموقع الإعرابي لأركان الجملة ، ولايذكر العلامة الإعرابية حيث إن ذلك يعدُّ إطالة كما أنه لايؤثر على نتيجة البحث ، فالهدف هوحصر التركيب الفعلى ودلالة التركيب من خلال الصيغة الزمنية للفعل .
٨. يذكر الباحث لفظ " مكمل " وذلك بعد ذكر أركان الجملة (فعل + فاعل).
٩. يوضع علامة الصفر بين قوسين هكذا (٠) للدلالة على الحذف[٩] .

وتهدف هذه الدراسة إلى :

١- حصر التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٤م .
٢- بيان ما تفرد به هذا التركيب الفعلي من استعمالات نحوية ودلالية .

٣- بيان الأثر الاجتماعي وهوالالتزام بدولة القانون ، وهذا ماجعل المشرّع الدستوري حريصاً على ذكر لفظ القانون – والذي أتى في أغلب المواد في موقع الفاعل – ويُذيّلُ أغلب مواد الدستور بهذا التركيب " على النحوالذي ينظمه القانون " وذكر لفظ الدولة في موقع الفاعل أيضا بقوله " تلتزم الدولة – تكفل الدولة – تحمي الدولة "

٤- إظهار البيئة اللغوية التي كتب فيها دستور مصر ٢٠١٤م .

٥- المقارنة النحوية بين الدستورين ٢٠١٢-٢٠١٤م ؛ وذلك لبيان دور التركيب الفعلي في الدستورين من خلال عدد الأفعال (مسند) وعدد مرات ورود المسند إليه ،والسمات المشتركة بين الدستورين.

المصطلحات :

– القانون : هو مجموعة قواعد عامة مجردة ملزمة تنظم العلاقة بين الأشخاص في الحال والمستقبل وتقترن بجزاء في حال مخالفتها(١٠).

– الدستور : هي المادة التي من خلالها تستوحى الأنظمة والقوانين التي تسير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها (١١).

– المادة : هي الجمل التي تتضمن أحكام القانون أو الدستور(١٢) .

– المسند : هو الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية(١٣) .

– المسند إليه : هو الفاعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية(١٤) .

التركيب لغة واصطلاحاً :

أولاً : لغة

جاء في معجم العين مادة (ركب) المركب : المثبت في الشيء، كتركيب الفصوص(١٥).

وجاء في الصّحاح : ركبّ تركيباً إذا وضع بعضه على بعض[١٦] ، وجاء في لسان العرب : تراكب السحاب وتراكم إذا صار بعضه فوق بعض[١٧]

وفي المعجم الوسيط جاء بمعنى الضم والتأليف : ركب الشيء ضمه إلى غيره فصار بمثابة الشيء الواحد في المنظر ، وركب الدواء ونحوه أي ألفه من مواد مختلفة.[١٨]

إذن من العرض السابق يتضح أن التركيب في اللغة يعني الضم والجمع والتأليف .

ثانياً : اصطلاحاً

تعرض كثير من علماء العربية سواء القدماء أم المحدثون لمصطلح التركيب بالدراسة والتحليل ، ولستُ في هذا المقام لكي أعرض درسات السابقين أو المحدثين لهذا المصطلح فقد سبقني في هذا الباحثون في علوم العربية واللسانيات[١٩] ،ولكن سوف أذكر هنا قول سيبويه عن التركيب حيث إن التركيب عنده يتألف من عنصرين متلازمين هما : المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بد[٢٠].

ثم يأتي تلميذه السيرافي ويشرح ذلك مبيناً أن المسند هو الفعل في الجملة الفعلية أو الخبر في الجملة الاسمية ، أما المسند إليه فهو الفاعل في الجملة الفعلية ويقابله المبتدأ في الجملة الاسمية ، يقول " فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر ، والمسند إليه المحدث عنه وذلك على وجهين فاعل وفعل ،كقولك : قام زيد وينطلق عمرو،واسم وخبر كقولك زيد قائم "[٢١]

ونخلص من هذا إلى أن التركيب هو ضم وترتيب الكلمات بغرض تكوين جملة تؤدي معنى معيناً .

وعند النحاة هوما يتكون من المسند والمسند إليه ، وأن المسند هو الفعل في الجملة الفعلية أو الخبر في الجملة الاسمية ، أما المسند إليه فهو الفاعل في الجملة الفعلية أو المبتدأ في الجملة الاسمية .

التركيب الفعلي :

" ونريد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل سواء أكان مبنياً للمجهول أم مبنياً للمعلوم ، وسواء أكان متعدياً أم لازماً وهذه الهيئة هي المعروفة بالجملة الفعلية (٢٢) "

تضم هذه الدراسة تسعة أنماط ، وهي :

النمط الأول : فعل مضارع مرفوع متعدٍ (مثبت) + فاعل + مكمل

جاء في الكتاب لسيبويه باب سماه " باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول " وذلك قولك :ضرب عبد الله زيداً ، وعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل ، فإن قدمتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيداً عبدُ الله ؛ لأنك أردت به مؤخراً ما أردتَ به مقدماً "(٢٣)

إذن العلاقة الوظيفية التي يقيمها الفعل مع الفاعل أو المفعول به هي واحدة ، غاية الأمر أن الفعل في التركيب المتعدي قد تجاوز الفاعل لعدم كفايته الدلالية واحتياجه إلى عنصر جديد يكمل به المعنى ؛ ولذلك فالمفعول به مكمل وليس ركناً من أركان الجملة .

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢٠١٤م في ٥٠٦ (ستة وخمسمائة) موضع، وله خمس صور .

الصورة الأولى : فعل مضارع مرفوع متعدٍ (مثبت) + فاعل + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٢٤٠ (مائتين وأربعين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٧

"تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون.

وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثماراً آمنا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقاً للقانون.وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات "

ورد في هذه المادة ثلاثة أفعال مضارعة مرفوعة (تكفلُ – تديرُ – تضمنُ) وهذه الأفعال متعدية حيثُ إنها رفعت فاعلاً (الدولة – هيئة – الدولة) ونصبت مفعولاً به (توفير) للفعل تكفل والضمير المتصل (الهاء) للفعل تدير و (أموال) للفعل تضمن [٢٤].

الصورة الثانية : فعل مضارع مرفوع متعدٍ بحرف الجر الباء (مثبت) + فاعل + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٩٤ (أربعة وتسعين) موضعاً، ومثالها :المادة ٢٩

" الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوي معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل علي تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما .

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون "

ورد في هذه المادة الفعل المضارع المرفوع (تلتزم) وفاعله (الدولة)أربع مرات ، وهذا الفعل قد تعد بحرف الجر (الباء)[٢٥]– وهي هنا زائدة للتوكيد – لينصب مفعولاً به (حماية – تنمية – توفير – تخصيص) وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً [٢٦].

الصورة الثالثة : فعل مضارع مرفوع (مثبت) متعدٍ + فاعل (.) + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ١٢١(مائة وواحد وعشرين) موضعاً ، ومثالها : **المادة ٧٨**

"تكفل الدولة للمواطنين الحق فى المسكن الملائم والآمن والصحى، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية.

وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، و تكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية فى تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضى الدولة ومدها بالمرافق الأساسية فى إطار تخطيط عمرانى شامل للمدن والقرى و استراتجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين و يحفظ حقوق الأجيال القادمة.

كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة "

ورد في هذه المادة ثمانية أفعال مضارعة مرفوعة مثبتة ،وهي (يحفظ – يحقق – تراعي – تكفل – يحقق – يحفظ – تشمل – تكفل) وهذه الأفعال جاء فاعلها ضميراً مستتراً تقديره (هو أو هي) يعود على (المسكن – الخطة – التخطيط – الخطة – الدولة) وقد نصبت مفعولاً به اسماً ظاهراً هو(الكرامة – العدالة – الخصوصية – إسهام – الصالح – حقوق – إعادة – توفير)[٢٧] .

والفعل المضارع هنا قد دلَّ على الحال ، وهذا رأي جمهور النحويين [٢٨] يقول السيوطي " وهذه الدلالة هي الأصل في المضارع ، إنها الدلالة المرجحة ؛ وذلك إذا كان مجرداً "[٢٩] .

الصورة الرابعة : فعل مضارع مرفوع (منفي) متعدٍ + فاعل + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٣٠ (ثلاثين) موضعاً ، ومثالها : **المادة ١٣٧**

" لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة، وبقرار مسبب، وبعد استفتاء الشعب، ولايجوز حل المجلس لذات السبب الذى حل من أجله المجلس السابق .

ويصدر رئيس الجمهورية قراراً بوقف جلسات المجلس، وإجراء الاستفتاء على الحل خلال عشرين يومًا على الأكثر، فإذا وافق المشاركون فى الاستفتاء بأغلبية الأصوات الصحيحة، أصدر رئيس الجمهورية قرار الحل، ودعا إلى انتخابات جديدة خلال ثلاثين يومًا على الأكثر من تاريخ صدور القرار. ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لإعلان النتيجة النهائية"

جاء في هذه المادة الفعل المضارع (يجوز) مرفوعاً بالضمة الظاهرة منفياً بحرف النفي(لا)[٣٠]وجاء فاعله (حل) وقد نصب مفعولاً به (مجلس)[٣١].

الصورة الخامسة : فعل مضارع مرفوع (منفي) متعدٍ + فاعل (.) + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٢١ (واحد وعشرين) موضعاً ، ومثالها : مادة ١٥٢

" رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة فى مهمه قتالية إلى خارج حدود الدولة، إلا بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء.

فإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجب أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني "

جاء في هذه المادة الفعلان المضارعان (يعلن – يرسل) مرفوعين بالضمة الظاهرة منفيين بحرف النفي (لا) وجاء فاعلها ضميراً مستتراً تقديره هو يعود على رئيس الجمهورية ،وقد نصبا مفعولاً به (الحرب . القوات)[٣٢].

وقد دلَّ المضارع هنا على نفي وقوع الحدث في الحاضر والمستقبل وهو إعلان الحرب أو إرسال القوات إلا بعد موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب .

ونلاحظ بعد عرض هذا النمط وصوره الخمس بأن علاقة الفعل مع المفعولية علاقة دلالية أما مع الفاعل فهي علاقة مباشرة ؛ وذلك لأن المفعول به مكمل للمعنى وليس ركناً من أركان الجملة الفعلية.

كما نلاحظ أن الفعل المتعدي قد نال النصيب الأوفر في مواد الدستور حيث إنه أي المشرّع الدستوري يريد أن يظهر المعنى كاملاً حتى لايحدث لبساً في التفسير أو حين يبين وينظم القانون الاختصاصات أو الأدوار سواء للمؤسسات أم للأفراد .

النمط الثاني : فعل مضارع مرفوع لازم (مثبت) + فاعل + مكمل

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في ٢٧٧ (سبعة وسبعين ومائتى)موضع ، وله خمس صور.

الصورة الأولى : فعل مضارع مرفوع (مثبت) + فاعل + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ١٠٥ (خمسة ومائة)موضع ، ومثالها : المادة ٥٠

"تراث مصر الحضارى والثقافى، المادى والمعنوى، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى، المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية، ثروة قومية وإنسانية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته، وكذا الرصيد الثقافي المعاصر المعماري والادبي والفني بمختلف

تنوعاته، والاعتداء علي أي من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتولى الدولة اهتماما خاصا بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية فى مصر"

ورد في هذه المادة الفعل المضارع (يعاقب) وهذا الفعل اكتفى برفع الفاعل الظاهروهو(القانون) وقد توسط بين الفعل والفاعل الجارومجرور (عليها)المتعلق بالفعل يعاقب، وهذا من باب التوسع[٣٣] كما ذكر ابن هشام [٣٤] .

الصورة الثانية : فعل مضارع مرفوع (مثبت) + فاعل(.) + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ١٨ (ثمانية عشر) موضعاً ، ومثالها : المادة ١

" جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامي، تنتمي الى القارة الإفريقية، وتعتز بامتدادها الآسيوي، وتسهم فى بناء الحضارة الإنسانية"

ورد في هذه المادة خمسة أفعال مضارعة مرفوعة مثبتة (يقوم– يعمل – تنتمي – تعتز – تسهم) وهذه الأفعال اكتفت برفع الفاعل المستتر تقديره هو أوهي ، والذي يعود على (النظام – الشعب – مصر) وقد تلاهم مكمل جارومجرور (على أساس – على تكاملها – إلى القارة– بامتدادها– في بناء)[٣٥].

الصورة الثالثة : فعل المضارع مرفوع (مثبت) + فاعل (.) + مكمل (حال)

وردت هذه الصورة في ٢٢ (اثنين وعشرين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٩

"وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها "

جاء في هذه المادة الفعل المضارع (تتصاعد) مرفوعاً بالضمة الظاهرة ، وهذا الفعل اكتفى برفع الفاعل المستتر تقديره (هي) ، والذي يعود غلى (النسبة) ، وقد تلاه مكمل وهو (تدريجياً) حال منصوب بالفتحة الظاهرة [٣٦].

الصورة الرابعة : فعل مضارع مرفوع (منفي) + فاعل + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ٤٢(اثنين وأربعين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٤

" الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى، إلا فى الأحوال التي يحددها القانون"

ورد في هذه المادة الفعل المضارع المنفي (يجوز) ، وهذا الفعل اكتفى برفع الفاعل الظاهروهو(فصل) ، وقد تلاه جار ومجرور (بغير)[٣٧].

الصورة الخامسة : فعل مضارع مرفوع (منفي) + فاعل (.) + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ١٨(ثمانية عشر) موضعاً ، ومثالها : المادة ٤٩

" تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، ورعاية مناطقها، وصيانتها، وترميمها، واسترداد ما استولى عليه منها، وتنظيم التنقيب عنها والإشراف عليه.

ويحظر إهداء أو مبادلة أى شىء منها. والاعتداء عليها والاتجار فيها جريمة لا تسقط بالتقادم"

ورد في هذه المادة الفعل المضارع المنفي (تسقط) ، ، وهذا الفعل اكتفى برفع الفاعل المستتر تقديره (هي) ، والذي يعود غلى (الجريمة) ، وقد تلاه مكمل جار ومجرور وهو (بالتقادم)[٣٨].

وبعد عرض النمط الأول والثاني :

يلاحظ أن الفعل (يجوز) قد جاء في مواد الدستور لازماً ومتعدياً ومثبتاً ومنفياً ، وإنه استخدم بكثرة حيث بلغ عدد مرات وروده ٨١ مرة ، حتى أنه يعد مصطلحاً قانونياً يدعم أو يدحض به المشرّع الدستوري قوله وذلك بقوله (يجوز) أو (لايجوز)[٣٩] ومثال ذلك ما جاء في المادة ٥٤

"... وفي كل الأحوال لا يجوز محاكمة المتهم في الجرائتم التي يجوز الحبس فيها إلا بحضور محام موكل أو منتدب "

النمط الثالث : فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول + نائب فاعل + مكمل

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في٧٣ (ثلاثة وسبعين) موضعاً ، وله صورتان .

الصورة الأولى : فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول (مثبت) + نائب فاعل + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ٦٧ (سبعة وستين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٤٠

" ينتُخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالى لانتهاء مدة سلفه؛ ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة" .

جاء الفعل المضارع المرفوع (يُنتخبُ) مبنياً للمجهول وقد رفع نائب فاعل مرفوعاً بالضمة الظاهرة (رئيسُ) وهو مضاف ، و(الجمهورية) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وقد تلاه مكمل جار ومجرور(لمدة)[٤٠].

الصورة الثانية : فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول (منفي) + نائب فاعل + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ستة مواضع ، ومثالها : المادة ١٢٢

" لا يُسأل عضو مجلس النواب عما يبديه من آراء تتعلق بأداء أعماله فى المجلس أو في لجانه "

جاء الفعل المضارع المرفوع (يُسألُ) مبنياً للمجهول ، وقد سبقه أداة نفي (لا) ، وقد رفع نائب فاعل (عضوُ) وهو مضاف ، و(النواب) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وقد تلاه مكمل جارومجرور (عما)[٤١].

ونلاحظ أن العلاقة بين النمط الأول (حيث إنه يحوي الفعل المتعدي) وهذا النمط (الذي يحوي الفعل المبني للمجهول) علاقة وثيقة إذ لايمكن الحديث عن المبني للمجهول بعيداً عن تركيب متعدٍ ، فهو الذي يوفر العناصر الاحتياطية التي تشغل موقع الفاعل بعد حذفه وأغلب هذه العناصر هو المفعول به.

كما نلاحظ أن التركيب الفعلي في النمط الأول يتجه نحو التوسع والقوة في المعنى ، أما النمط الثالث يتجه نحو النقصان وضعف في المعنى .

النمط الرابع : فعل مضارع منصوب + فاعل + مكمل

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في ١٠٤ (أربعة ومائة)موضع ، وله صورتان .

الصورة الأولى : فعل مضارع منصوب + فاعل + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٢٥ (خمسة وعشرين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٤٤

" يشترط ان يؤدي رئيس الجمهورية، قبل أن يتولى مهام منصبه، أمام مجلس النواب اليمين الآتية "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهورى، وأن أحترم

الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن ووحدة وسلامة أراضيه"

جاء الفعل المضارع (يؤدي) منصوباً بأداة النصب (أنْ) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله اسم ظاهر (رئيس) وهو مضاف ، و(الجمهورية) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وقد تلاه مكمل مفعول به (اليمين) [٤٢].

وقد دلّ الفعل المضارع المنصوب هنا على الاستقبال ، يقول ابن يعيش " فإن رأيتَ الفعل منصوباً كان مستقبلاً أو في حكم المستقبل "[٤٣]

الصورة الثانية : فعل مضارع منصوب + فاعل (.)+ مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٧٩ (تسعة وسبعين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٣٥

" لمجلس النواب أن يشكل لجنة خاصة، أو يكلف لجنة من لجانه بتقصى الحقائق فى موضوع عام، أو بفحص نشاط إحدى الجهات الإدارية، أو الهيئات العامة، أو المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصى الحقائق فى موضوع معين، وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية، أو الإدارية، أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة أو غيرها، ويقرر المجلس ما يراه مناسبًا فى هذا الشأن.

وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله، وعلى جميع الجهات أن تستجيب إلى طلبها، وأن تضع تحت تصرفها ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك"

ورد في هذه المادة خمسة أفعال مضارعة (يشكل – يكلف– تجمع– تطلب –تضع) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، وهذه الأفعال جاء فاعلها ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود على (المجلس) وقد نصبت مفعولاً به هو الاسم الظاهر (لجنة – سماع) والاسم الموصول (ما) للفعلين (تجمع – تضع)[٤٤]

النمط الخامس : فعل مضارع (مجزوم) + فاعل + مكمل

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في تسعة مواضع ، وله صورتان .

الصورة الأولى : فعل مضارع (مجزوم) + فاعل + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع ، ومثالها : المادة ١٥٦

" إذا حدث فى غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، يدعو رئيس الجمهورية المجلس لإنعقاد طارئ لعرض الأمر عليه. وإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية اصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تعرض.

وتناقش أو اذا عرضت ولم يقرها المجلس، زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون، دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار"

جاء الفعل المضارع (يقر) مجزوماً بأداة الجزم (لم)[٤٥] وعلامة جزمه السكون ، وقد اتصل بالفعل الضمير المتصل (الهاء)في محل نصب مفعول به وفاعله الاسم الظاهر (المجلس)[٤٦].

الصورة الثانية : فعل مضارع (مجزوم) + فاعل (.) + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع ، ومثالها : المادة ٨٠

" يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، ولكل طفل الحق فى اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجبارى مجانى، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية".

جاء الفعل المضارع (يبلغ) مجزوماً بأداة الجزم (لم) وعلامة جزمه السكون – وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين – وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الطفل ، وقد نصب مفعولاً به وهو العدد المركب المبني على فتح الجزأين (الثامنة عشر)[٤٧].

يلاحظ أن الأداة (لم) هي حرف نفي وجزم وقلب ؛ ولكنها هنا مع وجود أداة الشرط (إذا) التي سبقتها دلّ الفعل المضارع معها على المستقبل[٤٨].

النمط السادس : فعل مضارع ناسخ + مبتدأ + خبر

هذا التركيب قد يعده بعض النحاة جملاً محولة عن الاسمية [٤٩]،أي أن الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) تحول المركب الاسمي الإسنادي إلى مركب فعلي ، أي تصبح الجملة الاسمية – في عرف النحويين [٥٠] جملة فعلية لأنها مصدرة بفعل ؛ لذلك نجد بعض النحويين المحدثين[٥١] يطلقون على هذا التريب تركيب فعلي صوري ، وهذا ما أميل إليه حيث إنه في الأصل تركيب اسمي لكن لكونه تصدره فعل – حتى وإن كان هذا الفعل ناسخاً ناقصاً – فهو يدخل معنا ضمن التركيب الفعلي .

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في ٧٠ موضعاً ، وله ثلاث صور .

الصورة الأولى : فعل مضارع ناسخ مرفوع + مبتدأ + خبر

وردت هذه الصورة في ٥١ (واحد وخمسين) موضعاً ، ومثالها : المادة ٢٠٩

"يقوم على إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات مجلس مكون من عشرة أعضاء يُنتدبون ندبا كليا بالتساوى من بين نواب رئيس محكمة النقض، ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، يختارهم مجلس القضاء الأعلى، والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية المتقدمة بحسب الأحوال، من غير أعضائها، ويصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية. ويكون ندبهم للعمل بالهيئة ندباً كلياً لدورة واحدة مدتها ست سنوات، وتكون رئاستها لأقدم أعضائها من محكمة النقض.

يكون للهيئة جهاز تنفيذى دائم يحدد القانون تشكيله، ونظام العمل به، وحقوق وواجبات أعضائه وضماناتهم، بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة "

ورد في هذه المادة فعلان ناسخان مضارعان مرفوعان بالضمة الظاهرة (تكونُ – يكونُ) وقد رفعا المبتدأ (رئاسة – جهاز) والفعل الأول جاء خبره شبه جملة جارومجرور في محل نصب (لأقدم) والفعل الثاني أيضا جاء خبره شبه جملة جار ومجرور في محل نصب (للهيئة) وقد قدم على المبتدأ ؛ لأن المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة [٥٢].

الصورة الثانية : فعل مضارع ناسخ منصوب + مبتدأ + خبر

وردت هذه الصورة في ١٦ (ستة عشر) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٦٤

" ويشترط فيمن يعين عضوًا بالحكومة، أن يكون مصريًا، متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانوناً، بالغًا من العمر ثلاثين سنة ميلادية على الأقل فى تاريخ التكليف"

جاء الفعل المضارع الناسخ المنصوب (يكون) منصوباً بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجاء اسمه ضميراً مستتراً تقديره هو (يعود على المترشح لمجلس النواب) أما الخبر فقد جاء اسماً ظاهراً مفرداً منصوبا بالفتحة الظاهرة (مصرياً) [٥٣].

الصورة الثالثة : فعل مضارع ناسخ مجزوم + مبتدأ + خبر

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع،ومثالها : المادة ١٧،

"تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى. ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة" .

جاء الفعل المضارع الناسخ المجزوم (يكن) مجزوماً بلم وعلامة جزمه السكون ، وجاء اسمه ضميراً مستتراً تقديره هو (يعود على المواطن) أما الخبر فقد جاء اسماً ظاهراً مفرداً منصوبا بالفتحة الظاهرة (قادراً) [٥٤].

النمط السابع : فعل ماضٍ + فاعل + مكمل

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في ٦٨ (ثمانية وستين)موضعاً ، وله صورتان .

الصورة الأولى : فعل ماضٍ متعدٍ + فاعل + مكمل (مفعول به)

وردت هذه الصورة في ٣١ (واحد وثلاثين) موضعاً ، ومثالها :المادة ١٣١.

"وإذا قرر المجلس سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو من أحد نوابه أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وأعلنت الحكومة تضامنها معه قبل التصويت، وجب أن تقدم الحكومة استقالتها، وإذا كان قرار سحب الثقة متعلقًا بأحد أعضاء الحكومة، وجبت استقالته"

ورد في هذه المادة ثلاثة أفعال ماضية متعدية هي (قرر– أعلن – وجب) وهذه الأفعال جاء فاعلها اسم ظاهر (المجلس – الحكومة) أما الفعل (وجب) فقد جاء فاعله مصدر مؤول (أن يقدم) ونصبت مفعولا به (سحب – تضامن – استقالة)[٥٥].

ويلاحظ أن الفعل الماضي(أعلنت) قد لحقته تاء التأنيث ؛ وذلك لأن الفاعل مجازي التأنيث (الحكومة) كما قررالنحاة .[٥٦]

ويلاحظ أيضاً أن الفعل الماضي عندما جاء في سياق الشرط قد أفاد المستقبل[٥٧].

الصورة الثانية : فعل ماضٍ لازم + فاعل + مكمل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ٣٧ (سبعة وثلاثين) موضعاً ، ومثالها : المادة ١٥٤

" يعلن رئيس الجمهورية، بعد اخذ رأى مجلس الوزراء حالة الطوارئ، على النحو الذي ينظمه القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس النواب خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه.

وإذا حدث الإعلان في غير دور الانعقاد العادي، وجب دعوة المجلس للانعقاد فورًا للعرض عليه"

ورد الفعلان الماضيان (حدث – وجب) لازمين حيث إنهما اكتفيا برفع الفاعل الاسم الظاهر(الإعلان – دعوة) وقد تلا هذا الفاعل مكمل جار ومجرور (في غير – للانعقاد) (٥٨).

ويلاحظ هنا أيضاً أن الفعل الماضي قد جاء في سياق الشرط فأفاد المستقبل .

النمط الثامن : فعل ماضٍ مبني للمجهول + نائب فاعل

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في ١٨ (ثمانية عشر) موضعاً، وله صورة واحدة، وهي :

فعل ماضٍ مبني للمجهول + نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة

وردت هذه الصورة في ١٧ (سبعة عشر) موضعاً ، ومثالها :المادة ١٣٧

"لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب إلا عند الضرورة وبقرار مسبب، وبعد استفتاء الشعب، ولا يجوز حل المجلس لذات السبب الذى حل من أجله المجلس السابق "

جاء الفعل الماضي (حُلَّ) مبنياً للمجهول مبنياً على الفتح ، وتلاه نائب فاعل اسم ظاهر (المجلسُ)(٥٩).

وقد أفاد الفعل الماضي المبني للمجهول(حُلَّ) المستقبل ؛ لأنه جاء في سياق الشرط.

ويلاحظ في هذا التركيب الفعلي أنه قد تغير فيه علاقة الإسناد ، حيث حذف المسند إليه (الفاعل) وحلَّ محله الفضلة والذي أصبح عمدة في هذا التركيب.

النمط التاسع : فعل ماضٍ ناسخ + مبتدأ + خبر

ورد هذا النمط في دستور مصر ٢١٠٤م في أحد عشر موضعاً ، وله صورة واحدة ، وهي: **فعل ماضٍ ناسخ + مبتدأ + خبر**

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعاً ، ومثالها: المادة ١٦٠
"إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته، حل محله رئيس مجلس الوزراء.

وعند خلو منصب رئيس الجمهورية للاستقالة، أو الوفاة، أو العجز الدائم عن العمل، يعلن مجلس النواب خلو المنصب. ويكون اعلان خلو المنصب بأغلبية ثلثي الأعضاء علي الاقل، إذا كان ذلك لأي سبب آخر. ويخطر مجلس النواب الهيئة الوطنية للانتخابات، ويباشر رئيس مجلس النواب مؤقتاً سلطات رئيس الجمهورية .

وإذا كان مجلس النواب غير قائم، تحل الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا ورئيسها، محل المجلس ورئيسه، فيما تقدم "

ورد الفعل الماضي الناسخ (كان) مرتين ، وقد جاء اسمه اسم إشارة في محل رفع (ذلك) والاسم الظاهر (مجلس) وهو مضاف ، والنواب مضاف إليه ، وقد جاء الخبر مع كان الأولى شبه جملة جار ومجرور(لأي) ومع كان الثانية (غير) منصوبا بالفتحة [٦٠].

ويلاحظ أن هذا النمط بأفعاله الناسخة الماضية جاءت في سياق الشرط لتدل على المستقبل.

الأفعال الأكثر وروداً في مواد الدستور :

١- الفعل (ينظم) : ورد هذا الفعل في دستور مصر ٢٠١٤م في ٦١ (واحد وستين) موضعاً في نهاية المادة وبهذه الصورة " وفقاً لما ينظمه القانون " أو " وينظم القانون ذلك " أو " على النحو الذي ينظمه القانون " وهو يمثل ٢٥ % ، حيث إن مواد الدستور ٢٤٧ مادة ؛ فكل مادة من أربع مواد نجد هذا التركيب[٦١].

وهذا التركيب قد احتمى به المشرّع الدستوري ، حيث إن الدستور لا يخاطب أشخاصاً ولايذكر تفصيلاتٍ ؛ ولذلك ترك هذا للقانون ، وهذا يقودنا إلى لفظ (القانون) الذي ورد في الدستور وجاء غالباً في موقع الفاعل ،ولم يأتِ لفظ الدستور إلا في موضعين (مسند إليه) فقط هما المادة ٩٩، والمادة ٢٢٧.

وقد ورد هذا الفعل (ينظم) في دستور مصر ٢٠١٢م في ٥٤ موضعاً، ويمثل ٢٥% أيضاً ؛ لأن عدد مواد دستور ٢٠١٢م ٢٣٦ مادة.

جدول إحصائي يبين عدد ورود لفظ الدستور والقانون[٦٢] في دستور مصر ٢٠١٢م .

الدستور	القانون
٣٦	١٤٦

جدول إحصائي يبين عدد ورود لفظ الدستور والقانون[٦٣] في دستور مصر٢٠١٤م .

الدستور	القانون
٤٩	٢٣٣

جدول إحصائي يبين عدد ورود الدستور(مسند إليه) والقانون (مسند إليه)[٦٤]في دستور مصر ٢٠١٢م .

الدستور	القانون
٢	١٠١

جدول إحصائي يبين عدد ورود الدستور(مسند إليه) والقانون (مسند إليه)[٦٥]في دستورمصر٢٠١٤م.

الدستور	القانون
٢	136

ونلاحظ من خلال الجدول الإحصائية السابقة أن لفظ القانون استخدمه المشرّع الدستوري في دستور ٢٠١٤م أكثر بـ ١١٣ مرة عن دستور ٢٠١٢م ؛ وذلك ليؤكد حرصه على ترسيخ دعوته إلى بناء دولة القانون .

كما نلاحظ أيضا أن لفظ الدستور جاء في دستور ٢٠١٤م أكثرمنه في دستور ٢٠١٢م بـ ١٣ مرة ،رغم أنه ورد في موضعين – في الدستورين – في موقع المسند إليه .

٢- الأفعال (يحدد –يبين – يكفل) والقانون مسند إليه (فاعل) وردت في ٦١ (واحد وستين) موضعاً [٦٦] .

وهذه الأفعال ذاتها جاءت و فاعلها (القانون) في دستور ٢٠١٢م في ٣٤ (أربعة وثلاثين) موضعاً [٦٧] .

٣- الفعل(يجوز) جاء هذا الفعل في مواد دستور٢٠١٤ في٨١ موضعاً ، حتى أنه يعد مصطلحاً قانونياً يدعم أو يدحض به المشرّع قوله؛ وذلك بقوله (يجوز) في١٩ موضعاً أو (لايجوز) في٦٢ موضعاً [٦٨].

- وهذا الفعل(يجوز) جاء في مواد دستور٢٠١٢ في ٦٨ موضعاً، مثبتاً بقوله (يجوز) في ١٧موضعاً ومنفياً بقوله (لايجوز) في٥١ موضعا[٦٩].

وذلك لأن المشرّع الدستوري يريد أن يظهر قوة الدستور الذي يحمي دولة القانون في الوقت الحاضر؛ وهذا يتناسب مع الجملة الفعلية المنفية بالحرف (لا) .

٤- الفعل (تلتزم) + مسند إليه (الدولة) فاعل

ورد هذا الفعل في دستور مصر ٢٠١٤ في ٧١ موضعاً [٧٠]، حيث تعدى هذا الفعل بحرف الجر الباء في جميع المواضع نحو قول المشرّع في المادة (١١) " تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف ...كما تلتزم بكل أشكال الرعاية ..." وهذه الباء زائدة للتوكيد[٧١].

وقد ورد هذا الفعل نفسه في دستور ٢٠١٢م في ٣٣ موضعاً .

٥- الفعل (تكفل) + مسند إليه (الدولة) فاعل

ورد هذا الفعل في دستور مصر ٢٠١٤ في٤٧ موضعاً[٧٢] ، نحو قول المشرّع في المادة (١١) " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ... كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ... وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل "

وقد ورد هذا الفعل نفسه في دستور ٢٠١٢م في ١٧ موضعاً .

خاتمة البحث

وبعد عرض أنماط التركيب الفعلي في مواد دستور مصر ٢٠١٤م ، نستطيع أن نعدد أبرز سماته، مقارنة مع دستور ٢٠١٢م ، وهي :

١- جاءت الجملة في دستور مصر ٢٠١٤ من قبيل الجملة الصغرى[٧٣] ، وهي المبنية على المسند والمسند إليه (فعل وفاعل) . **(نتيجة مشتركة بين الدستورين)**

٢- خلا التركيب الفعلي من أفعال الظن والرجحان؛ وذلك لأن الدستور لا يحتمل رجحان رأي أو تأويل آخر . **(نتيجة مشتركة بين الدستورين)**

٣- ورد الفعل المضارع بأنواعه المرفوع والمنصوب والمجزوم ؛ ولكن المرفوع جاء أكثر حيث إنه الأصل ومَثل ٨٩.٥ % وتلاه المنصوب ومثل ١٠ % أما المجزوم فقد جاء قليلا حيث مَثل أقل من نصف % وجاء في سياق الشرط ليدل على المستقبل ويتناسب مع السياق.

(نتيجة مشتركة ومتقاربة بين الدستورين)

حيث مثل الفعل المضارع المرفوع ليمثل ٨٩.٧٥% في دستور ٢٠١٢م والمنصوب١١% أما المجزوم فمثل ربع %[٧٤].

٤- جاء الفعل مقدماً على فاعله في جميع المواضع. **(نتيجة مشتركة بين الدستورين)**

٦- جاء الفاعل اسماً ظاهراً في ٥٠٦ موضعاً وضميراً مستتراً في ٣٣٥ موضعا،

١. ومحذوفاً في صيغة المبني للمجهول في ٩٠ موضعاً ، وفي منزلة الاسم: (المصدر المؤول) في١٨ موضعا.

(نتيجة متقاربة بين الدستورين)

حيث جاء الفاعل في دستور مصر ٢٠١٢ اسماً ظاهراً في ٥٣٩ موضعاً وضميراً مستتراً في ٣١٧ موضعا ،

ومحذوفاً في صيغة المبني للمجهول في ٩٥ موضعاً ، وفي منزلة الاسم (المصدر المؤول) في ١٨ موضعاً [٧٥].

٦- جاء الفعل في صيغة المضارع في ١٠٦٨موضع وفي صيغة الماضي ١١٤ موضعاً ، حيث مثلت الأفعال المضارعة ٩٠ % والماضي ١٠% ؛ وذلك لأن المضارع في مواد الدستور قد دل على المستقبل لأنه أتى في سياق التشريع وسن القوانين ، وهذا موافق لما ذكره اللغويون القدماء والمحدثون [٧٦].

(نتيجة مشتركة متقاربة بين الدستورين) حيث جاء الفعل في دستور مصر ٢٠١٢م في صيغة المضارع في ٩٠٢موضع وفي صيغة الماضي ٨٤ موضعاً ، حيث مثلت الأفعال المضارعة ٩٢% والماضي ٨ %[٧٧] .

٧- الفعل المضارع خلا من نون النسوة ، كما أن المسند إليه لم يأتِ مؤنث حقيقي التأنيث حيث إن مواد الدستور استخدم فيها المشرّع الدستوري ظاهرة " التغليب " حيث إن المرأة لاتخاطب مفردة بل هي تسير في ركاب الرجل كقولنا : الأبوان ، ونقصد الأب والأم .

(نتيجة مشتركة بين الدستورين)

٨- قد خلا الفعل المضارع من نون وهمزة المضارعة التي تلحق أول الفعل ؛ وذلك لأن الدستور لا يخاطب أشخاصاً أو فئاتٍ أو جماعات. **(نتيجة مشتركة بين الدستورين)**

٩- قد خلا الفعل المضارع من السوابق (لا الناهية – لام الأمر) ؛ وذلك لأن الدستور لا يخاطب أشخاصاً أو فئاتٍ أو جماعات. **(نتيجة مشتركة بين الدستورين)**

١٠- لم يأتِ المضارع مسبوقاً بالحرف (قد) ؛لأن قد مع المضارع تفيد الشك وإمكانية وقوع الحدث في المستقبل ، وهذا لا يتناسب مع الدستور الذي يتطلب الوضوح والبعد عن الغوض والثغرات القانونية. (**نتيجة مشتركة بين الدستورين**)

١١- تعدى الفعل المضارع بالباء الزائدة في ٩٤ موضعاً ،وذلك للتوكيد وخاصة مع الفعل (تلتزم وتختص) ليؤكد المشرّع الدستوري أن الدولة ملتزمة بما جاء في هذه المادة أو هذا النص .

(**نتيجة مشتركة ومتقاربة بين الدستورين**) حيث جاء متعدياً في دستور مصر ٢٠١٢م في ٧١ موضعاً [٧٨] .

١٢- جاء المضارع منفياً بـ (لا) في ١٠٠ موضع، وبـ (لم) في ثلاثة مواضع حيث قلبت معناه إلى المستقبل ؛ لأنها وردت في سياق الشرط .

(**نتيجة مشتركة متقاربة بين الدستورين**) حيث جاء المضارع منفياً بـ (لا) في ١١٠ موضعاً في دستور مصر ٢٠١٢م ، وبـ (لم) في تسعة مواضع[٧٩].

١٣- جاءت العلاقة بين النمط الأول (حيث إنه يحوي الفعل المتعدي) والنمط الثالث (الذي يحوي الفعل المبني للمجهول) علاقة وثيقة إذ لايمكن الحديث عن المبني للمجهول بعيداً عن تركيب متعدٍ ، فهو الذي يوفر العناصر الاحتياطية التي تشغل موقع الفاعل بعد حذفه وأغلب هذه العناصر هو المفعول به. (**نتيجة مشتركة بين الدستورين**)

١٤- التركيب الفعلي بصيغة الماضي والذي يمثل ١٠% فقط حينما جاء في مواد الدستور ورد في سياق الشرط ليفيد المستقبل ؛ وذلك لأن الدستور لا يتحدث عن أحداثٍ ماضية أو يذكر تاريخاً أو يقيم حوراً وهذا سياق ومقام ورود الفعل الماضي

(**نتيجة متقاربة بين الدستورين**) حيث إن الفعل الماضي مثل في دستور ٢٠١٢م نسبة ٨%وجاء في سياق الشرط والمضارع ٩٢%[٨٠] .

١٥- استخدم المشرّع الدستوري (وإلا) للتهديد مرتين [٨١] في المادة ٥٤ وهو تركيب فعلي شرطي ، وذلك بقبول طلب اتخاذ إجراء من قبل مجلس النواب في حالة اتخاذ إجراء جنائي ضد مجلس النواب . والمادة ١١٣ .

(**نتيجة مشتركة ومتقاربة بين الدستورين**) حيث جاءت (وإلا) للتهديد في دستور ٢٠١٢ مرة واحدة في المادة ١٣٩.

١٦- جاء الفعل(يجوز) في مواد الدستور متعدياً مثل الصورة الرابعة في النمط الأول ولازماً كما في الصورة الرابعة في النمط الثاني ، وإنه استخدم بكثرة حيث بلغ عدد مرات وروده ٨١ مرة ، حتى أنه يعد مصطلحاً قانونياً يدعم أو يدحض به المشرّع الدستوري قوله وذلك بقوله (يجوز) أو(لايجوز).

(**نتيجة مشتركة ومتقاربة بين الدستورين**) حيث الفعل يجوز ورد في دستور ٢٠١٢ في ٦٨ موضعاً[٨٢].

١٧- جاء الفعل (ينظم) وفاعله القانون في ٦١ موضعاً ، ليكون أكثر الأفعال وروداً ؛ وبهذا قد احتمى به المشرّع الدستوري عن التفسير للمواد ؛لأن الدستور لايخاطب أفراداً أو فئات بعينها ، وهو- أي المشرّع الدستوري - قد سار على نهج الفقهاء الدستوريين " أن الدستور هو أبو القوانين ".

(**نتيجة مشتركة ومتقاربة بين الدستورين**) حيث ورد الفعل ينظم في دستور ٢٠١٢ في ٥٤ موضعاً[٨٣].

١٨- من منطلق أن الدستور هو أبو القوانين فقد جاء الدستور في موقع الفاعل في موضعين فقط ، وجاء القانون في ١٣٦ موضعاً ليبين المشرّع الدستوري أن القانون تنحصر مهمته في التنظيم وتحديد المهام والاختصاصات .

(**نتيجة مشتركة ومتقاربة بين الدستورين**) حيث إن لفظ الدستور ورد في دستور ٢٠١٢ في موقع الفاعل في موضعين ، أما القانون فقد ورد في ١٠١ موضع .

١٩- كشف البحث عن الاهتمام باللغة العربية سواء من جهة المشرّع الدستوري أم من اللجنة الخاصة لصياغة مواد الدستور ونصوصه ؛

فالمشرّع الدستوري نص في المادة ٢٤ " أن اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في مراحل التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص..." ونص أيضاً في المادة ٢" الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ..." وأمّا لجنة الصياغة فقد صاغت مواد الدستور ونصوصه بلغة فصيحة بليغة واضحة خالية من اللهجات والاختلافات النحوية واللبس والتأويل ، فقد جاءت راقية موافقة للقواعد النحوية حيث جاء التركيب الفعلي فيها واضحاً ذا علاقة إسنادية واحدة [٨٤] عدا كون الفاعل قد أتى مصدراً مؤولاً وهو قليل ، حيث جاء في واحد وعشرين موضعاً ومع الفعلين(يجب و يجوز [٨٥] .

(نتيجة مشتركة بين الدستورين مع اختلاف رقم المواد فقط)

ولم يأتِ التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٤م في المواقع التالية:

١- لم يأتِ في أسلوب القسم؛ حيث إن المقام أو السياق الاجتماعي للدستور يخلو من المشافهة والحوار ومخاطبة أفراد ، وهذه هي البيئة التي يلقى فيها بالقسم.

(نتيجة مشتركة بين الدستورين)

٢- لم يأتِ في موقع الخبر- جاء مرة واحدة فقط وكان خبراً للفعل الناسخ وفعله ماضٍ مصدراً بالحرف قد[٨٦] في المادة ١١١؛ وذلك لأن الجملة في مواد الدستور جاءت بسيطة ذات علاقة إسنادية واحدة ؛ لأن الجمل المركبة تحتاج إلى تفصيل ، والمقام هنا لايتسع لمثل هذه الجمل ، كما أن الدستور لابد أن يكون موجزاً وفي ذات الوقت واضحاً ، وهذ يتناسب مع الجملة البسيطة .

(نتيجة مشتركة بين الدستورين مع اختلاف رقم المادة فقط)

٣- لم يأتِ في موقع المفعول به، وذلك بعد الفعل (قال) الذي لم يأتِ مطلقاً في مواد الدستور مراعاة للمقام ؛ لأن الفعل(قال) يتطلب حواراً وهو مفقود هنا لأنه دستور وقوانين.

(نتيجة مشتركة بين الدستورين)

٤- لم يأتِ في موقع نائب الفاعل، وذلك لأنه يشترط أن يأتي في المواقع التي يقع فيه مفعولاً به.

(نتيجة مشتركة بين الدستورين)

٥- لم يأت المضارع في سياق الشرط والذي أتى هو الماضي وكان نادراً حيث إن نسبة ورود الفعل الماضي جميعه في مواد الدستور ٩% فقط من إجمالي الأفعال التي وردت به.

(نتيجة مشتركة بين الدستورين) حيث يمثل الماضي ٨%في دستور مصر ٢٠١٢ [٨٧].

٦-لم يأتِ في موقع النعت ؛ وذلك لأن الموصوف الذي يفترض أن يأتي وراءه التركيب الفعلي لابد أن يكون نكرة ويقع ضمن جملة مركبة – وكما أسلفنا القول لم ترد الجملة المركبة – كما أن بعض النحويين[٨٨] يشترطون أن يكون النعت بالتركيب الفعلي بالفعل الماضي ،والفعل الماضي جاء قليلاً والذي جاء منه جاء في سياق الشرط ليتناسب مع المقام حيث إن الدستور لايتحدث عن أشياء ماضية إنما يتحدث في سياق الحاضر والمستقبل.

(نتيجة مشتركة بين الدستورين)

الهوامش

بحث مقبول للنشر في حوليات كلية الآداب – جامعة عين شمس – عدد إبريل ٢٠١٥م مجلد ٤٣ بعنوان " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي "

١. اللجنة العليا للانتخابات المصرية.
٢. المصدر السابق نفسه.
٣. انظر ملحق (١٠).
٤. انظر ملحق (١٠).
٥. ويسمى أيضاً سياق الحال أو " السياق غير اللغوي " الذي يجري فيه التعامل الفعلي الحادث من الأفراد في مجتمعهم (ينظر علم اللغة الاجتماعي د/ كمال بشر ص /٤٩).
٦. بحوث لغوية د/ أحمد مطلوب ص /١٠٢ ،وينظر اللغة المكتوبة والمنطوقة، د/ محمد سليمان العبد ص/٢٣.
٧. قراءة في مصادر التراث للدكتورين محمد رجب الوزير وفكري سليمان ص/٨٥.
٨. إن الحذف والاستتار هما طريقة الإفادة العدمية في اللغة العربية وذلك ما تعبر عنه الدراسات اللغوية الحديثة بعبارةzero morpheme(ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص/ ١٦)
٩. الوجيز في القضاء الإداري ،د/ على عبد الفتاح محمد ص/ ٩ – دار الجامعة الحديثة ،القاهرة.
١٠. مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري ،د/محسن خليل ص/١٢ .
١١. انظر المعجم الوسيط ج٢/٨٥٨ مادة (مدّ)
١٢. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ ص /٥٩، وشرح الكافية للرضي ١٦١/١.
١٣. المصدر السابق ج٢ ص/٥٩، وشرح الكافية للرضي ج١ص/ ١٦١– ١٦٢.
١٤. ترتيب كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي مادة (ر ك ب)ج١/٧٠٥.
١٥. الجوهري " الصحاح " تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ط الرابعة ١٩٩٠م ج/١١٣٩
١٦. لسان العرب لابن منظور ،مادة (ر ك ب).
١٧. المعجم الوسيط مادة (ر ك ب)
١٨. – التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر للدكتورة دليلة مزوز عدد ٢٠١٢م.
- التركيب بين القدامى والمحدثين ، بحث منشور في مجلة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، للباحث إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم العدد التاسع مايو ٢٠١٠م

١٩. الكتاب لسيبويه ج١/٣٤

٢٠. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٢ ص /٥٩.

٢١. الجملة العربية ، د/ محمد إبراهيم عباده ص/٤١

٢٢. الكتاب لسيبويه ج١/٣٤

٢٣. انظر بقية المواضع ملحق (١)

٢٤. جاء في مغني اللبيب لابن هشام ١٧٢/١" الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى ... الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة ، وزيادتها في ستة مواضع ... والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول به نحو {فطفقا مسحاً بالسوق } أي : يمسح السوقَ مسحاً .

٢٥. انظر بقية المواضع ملحق (١)

٢٦. انظر بقية المواضع ملحق (١)

٢٧. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/٧

٢٨. انظر الهمع للسيوطي ٣٢/١

٢٩. جاء في معاني الحروف للرماني ص/٨١ (لاتكون عاملة وهاملة ، وأما الهاملة فتكون عاطفة وزائدة ....(وينظر مغني اللبيب لابن هشام ٤٠٧/١.)

٣٠. انظر بقية المواضع ملحق (١)

٣١. انظر بقية المواضع ملحق (١)

٣٢. انظر مغني اللبيب ٤٥٥/٢

٣٣. انظر بقية المواضع ملحق (٢)

٣٤. انظر بقية المواضع ملحق (٢)

٣٥. انظر بقية المواضع ملحق (٢)

٣٦. انظر بقية المواضع ملحق (٢)

٣٧. انظر بقية المواضع ملحق (٢)

٣٨. جاء في الكتاب لسيبويه ١١٧/٣ تحت باب نفي الفعل " إذا قال : فَعَلَ فإن نفيه لم يفعل "

٣٩. انظر بقية المواضع ملحق (٣)

٤٠. انظر بقية المواضع ملحق (٣)

٤١. انظر بقية المواضع ملحق (٤)

٤٢. شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٧

٤٣. انظر بقية المواضع ملحق (٤)

٤٤. لم : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً نحو { لم يلد ولم يولد } الإخلاص /٣. (ينظر مغني اللبيب ٤٥٥/١)

٤٥. انظر بقية المواضع ملحق (٥)

٤٦. انظر بقية المواضع ملحق (٥)

٤٧. انظر الجملة العربية ،د/ محمد إبراهيم عبادة ص/٦٤
٤٨. انظر الجملة العربية ،د/ محمد إبراهيم عبادة ص/٦٤
٤٩. انظر الهمع للسيوطي ١/١١١– ١١٥
٥٠. انظر الجملة العربية ،د/ محمد إبراهيم عبادة ص/٦٤
٥١. انظر بقية المواضع ملحق (٦)
٥٢. انظر بقية المواضع ملحق (٦)
٥٣. انظر بقية المواضع ملحق (٦)
٥٤. انظر بقية المواضع ملحق (٧)
٥٥. جاء في شرح التسهيل لابن مالك ١١٠/٢" وتلحق الماضي المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به أو مضاف إليه مقدر الحذف تاء التأنيث ... تاء التأنيث مختصة من الأفعال بالماضي وضعاً...وجعلوا إلحاقها في اللغة المشهورة لازما إن كان المسند إليه ضميراً متصلاً حقيقي التأنيث أو مجازية كهند قامتْ والدار حسنتْ .."
٥٦. السياق اللغوي ودراسة الزمن في العربية د/ محمد رجب الوزير ص/٥٧.
٥٧. انظر بقية المواضع ملحق (٧)
٥٨. انظر بقية المواضع ملحق (٨)
٥٩. انظر بقية المواضع ملحق (٩)
٦٠. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)
٦١. انظر " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي "
٦٢. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)
٦٣. انظر " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي "
٦٤. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)
٦٥. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)
٦٦. انظر" التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي "
٦٧. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)
٦٨. انظر " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي "
٦٩. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)

٧٠. جاء في مغني اللبيب لابن هشام ١/١٧٢" الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى ... الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة ، وزيادتها في ستة مواضع ... والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول به نحو {فطفقا مسحاً بالسوق } أي : يمسح السوقَ مسحاً .

٧١. انظر بقية المواضع ملحق (١٠)

٧٢. المقصود بالجملة البسيطة أو الصغرى إنها الجملة ذات العلاقة الإسنادية الواحدة أو المبنية على المبتدأ نحو زيدٌ مجتهد ، أما الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو/ زيدٌ قام أبوه ،وزيد أبوه قائم .(ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٢/١٢).

٧٣. انظربحث مقبول النشر في حوليات كلية الآداب – جامعة عين شمس – عدد إبريل ٢٠١٥م بعنوان " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي " .

٧٤. المصدر السابق .

٧٥. هذا ما توصل إليه الأستاذ حامد عبد القادر في مقالته (معاني المضارع في القرآن الكريم ، مجلة مجمع اللغة العربية جزء ١٣ ص ١٥٥ ، مطبعة الكيلاني الضغير ، القاهرة ١٩٦١م .)

٧٦. انظر بحث مقبول النشر في حوليات كلية الآداب – جامعة عين شمس – عدد إبريل ٢٠١٥م بعنوان "التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي " ص/٨.

٧٧. المصدر السابق ص/١٧.

٧٨. المصدر السابق ص/١٩.

٧٩. المصدر السابق ص/٢١ .

٨٠. وإلا هي (إن) الشرطية المدغمة مع (لا) النافية ، وقد جاءت في شعر محمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص في قوله :

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعلُ مفرقك الحسام

(ينظر شرح ابن عقيل ٤/٤٢ شاهد ٣٤٥) ، وانظر بحث صور السلوك الكلامي في نصوص الأدب القضائي للدكتور محمد رجب الوزير ص ٢٩١ حيث دلَّ على أن التركيب " وإلاّ " قد استخدم في تهديد المخاطب في نصوص الأدب القضائي وقد حذف فعل جملة الشرط المنفية بـ " لا " سواء في اللغة المنطوقة أم المكتوبة.

٨١. انظر " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢م " دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي ص/١٥ .

٨٢. المصدر السابق ص/١٧.

٨٣. المقصود بالجملة البسيطة أو الصغرى إنها الجملة ذات العلاقة الإسنادية الواحدة أو المبنية على المبتدأ نحو زيدٌ مجتهد ، أما الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو/ زيدٌ قام أبوه ،وزيد أبوه قائم (ينظر مغني اللبيب لابن هشام ١٢/٢)

٨٤. انظر ملحق (١٠)

٨٥. قد: حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب ،وحرف تنفيس ،وتفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي نحو قوله تعالى " قد أفلح من زكاها " الشمس /٩ (ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٢٧٩/١) وجاء عنها في(معاني الحروف للرماني ص/ ٩٨) أنها من الحروف الهوامل ، وهي مختصة بالفعل ، وإنما لم تعمل فيه لأنها قد صارت كأحد أجزائه ومعناها : التوقع والشك إذا دخلت على المضارع ، وإذا دخلت على الماضي قربته من الحال.

٨٦. انظر " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢ دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي "ص/١٩.

٨٧. ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج١/٨٤.

ملحق البحث

عدد الأفعال في دستور مصر ٢٠١٤م

وردت الأفعال المضارعة والماضية في دستور مصر ٢٠١٤م ضمن ٢٤٧ مادة وعددها ١١٦٤ فعلاً ، مثلت الأفعال المضارعة ٩٢ % والماضي ٨ %

المادة	عدد الأفعال	المادة	عدد الأفعال	المادة	عدد الأفعال	المادة	عدد الأفعال
١	٧	٦٣	٢	١٢٥	٦	١٨٧	٢
٢	–	٦٤	١	١٢٦	١٠	١٨٨	٤
٣	–	٦٥	–	١٢٧	٢	١٨٩	٧
٤	٤	٦٦	١	١٢٨	٤	١٩٠	٦
٥	١	٦٧	٥	١٢٩	٤	١٩١	٦
٦	٤	٦٨	٥	١٣٠	٣	١٩٢	٥
٧	٤	٦٩	٢	١٣١	١٢	١٩٣	٥
٨	٤	٧٠	٣	١٣٢	١	١٩٤	٤
٩	١	٧١	٥	١٣٣	–	١٩٥	٤
١٠	١	٧٢	٣	١٣٤	١	١٩٦	١٠
١١	٧	٧٣	٢	١٣٥	١٣	١٩٧	٩
١٢	٢	٧٤	٣	١٣٦	٦	١٩٨	٦
١٣	٦	٧٥	٦	١٣٧	٧	١٩٩	٢
١٤	٣	٧٦	٧	١٣٨	٦	٢٠٠	٤
١٥	١	٧٧	٨	١٣٩	٤	٢٠١	١
١٦	٤	٧٨	١١	١٤٠	٨	٢٠٢	٤
١٧	٩	٧٩	٣	١٤١	١١	٢٠٣	٩
١٨	١٢	٨٠	١٢	١٤٢	٦	٢٠٤	٧
١٩	٦	٨١	١	١٤٣	٢	٢٠٥	٧
٢٠	٢	٨٢	٢	١٤٤	٩	٢٠٦	٦
٢١	٩	٨٣	٥	١٤٥	١٩	٢٠٧	٤
٢٢	٢	٨٤	٢	١٤٦	١٠	٢٠٨	٢
٢٣	٧	٨٥	١	١٤٧	١	٢٠٩	١٣

٢٤	١	٨٦	١	١٤٨	٣	٢١٠	٨
٢٥	٢	٨٧	٧	١٤٩	٢	٢١١	٥
٢٦	–	٨٨	٤	١٥٠	٤	٢١٢	٣
٢٧	٨	٨٩	٢	١٥١	١٠	٢١٣	٣
٢٨	٤	٩٠	٤	١٥٢	٤	٢١٤	٥
٢٩	٨	٩١	١	١٥٣	٣	٢١٥	٤
٣٠	٢	٩٢	٥	١٥٤	٣	٢١٦	٧
٣١	٢	٩٣	٣	١٥٥	٢	٢١٧	٨
٣٢	٧	٩٤	١	١٥٦	١٥	٢١٨	٤
٣٣	١	٩٥	١	١٥٧	٥	٢١٩	٢
٣٤	١	٩٦	٣	١٥٨	٣	٢٢٠	٤
٣٥	٣	٩٧	٤	١٥٩	١٧	٢٢١	٢
٣٦	١	٩٨	١	١٦٠	٢٠	٢٢٢	–
٣٧	٤	٩٩	٤	١٦١	١٠	٢٢٣	٢
٣٨	١٨	١٠٠	٦	١٦٢	٣	٢٢٤	٤
٣٩	٤	١٠١	٢	١٦٣	٤	٢٢٥	٦
٤٠	١	١٠٢	١٢	١٦٤	١٨	٢٢٦	١٣
٤١	٢	١٠٣	٢	١٦٥	٧	٢٢٧	٢
٤٢	٥	١٠٤	٨	١٦٦	١٦	٢٢٨	٢
٤٣	٢	١٠٥	٤	١٦٧	١	٢٢٩	١
٤٤	٥	١٠٦	٢	١٦٨	٣	٢٣٠	٧
٤٥	٤	١٠٧	٥	١٦٩	٤	٢٣١	١
٤٦	٢	١٠٨	٢	١٧٠	٥	٢٣٢	١
٤٧	١	١٠٩	١٢	١٧١	١	٢٣٣	٤
٤٨	٤	١١٠	٧	١٧٢	١	٢٣٤	٢
٤٩	٤	١١١	٦	١٧٣	٣	٢٣٥	٢
٥٠	٣	١١٢	٣	١٧٤	٤	٢٣٦	٤
٥١	٢	١١٣	٦	١٧٥	٧	٢٣٧	٢
٥٢	١	١١٤	٢	١٧٦	٣	٢٣٨	٤
٥٣	٣	١١٥	٦	١٧٧	٣	٢٣٩	٣
٥٤	١٥	١١٦	١	١٧٨	٥	٢٤٠	٢

٥٥	١٢	١١٧	٨	١٧٩	٢	٢٤١	٢
٥٦	٤	١١٨	٢	١٨٠	١٠	٢٤٢	٢
٥٧	٦	١١٩	٢	١٨١	٤	٢٤٣	٣
٥٨	٤	١٢٠	٤	١٨٢	٢	٢٤٤	٣
٥٩	١	١٢١	٨	١٨٣	٢	٢٤٥	٤
٦٠	٤	١٢٢	٩	١٨٤	٤	٢٤٦	٤
٦١	١	١٢٣	١٠	١٨٥	٥	٢٤٧	١
٦٢	٢	١٢٤	٢٠	١٨٦	٦	–	

ملحق (١)

النمط الأول صورة (١)

مادة

٢٣،٢٣،٢٢،٢١،١٩،١٨،١٨،١٨،١٧،١٧،١٧،١٦،١٥،١٤،١٤،١٣،١١،١١،٨،٧،٦،٦،
٥٤،٥٣،٤٨،٤٨،٤٥،٤٤،٤٤،٤٢،٣٩،٣٩،٣٨،٣٨،٣٧،٣٧،٣٣،٣٢،٣١،٣٠،٢٩،٢٨،
٧٨،٧٧،٧٦،٧٦،٧٥،٧٤،٧١،٧١،٧١،٧٠،٧٠،٦٩،٦٨،٦٨،٦٧،٦٤،٦٠،٥٨،٥٧،٥٧،٥٦
١،٢،١٠٢،١٠١،١٠٠،١٠٠،٩٩،٩٩،٩٨،٩٦،٩٠،٩٠،٨٩،٨٨،٨٧،٨٧،٨٧،٨٦،٨٤،٨١،٨٠
١٢،١٢١،١٢٠،١٢٠،١١٩،١١٨،١١٧،١١٧،١١٦،١١٥،١١١،١١٠،١٠٩،١٠٥،١٠٥،٠٤
١٤٠،١٣٧،١٣٥،١٣١،١٣٠،١٢٨،١٢٦،١٢٤،١٢٤،١٢٤،١٢٤،١،
١٥،١٥٣،١٥٣،١٥٢١٥٣،١٨١،١٥٠،١٤٨،١٤٦،١٤٦،١٤٦،١٤٥،١٤٥،١٤٤،١٤٣،١٤٢،١٤١
٤،١٥٤،١٥٤،١٥٤،١٥٦،١٥٩،١٥٩،١٥٩،١٦٠،١٦٠،١٦٠،١٦٠،١٦٠،١٦٣،١٦٦١٦٦،
١،١٨٠،١٨٠،١٧٩،١٧٩،١٧٨،١٧٨،١٧٧،١٧٧،١٧٦،١٧٦،١٧٥،١٧٥،١٦٨،١٦٧،١٦٦
٨٠١٨٠،١٨١،١٨٢،١٨٢،١٨٣،١٨٤،١٨٤،١٨٥،١٨٥،١٨٦،١٨٦،١٨٦،١٨٨،١٨٩،١٨٩
،١٨٩،١٨٩١٩٠،
٢،١٩٩،١٩٨،١٩٨،١٩٧،١٩٧،١٩٧،١٩٦،١٩٥،١٩٤،١٩٤،١٩٣،١٩٢،١٩٢،١٩٠،١٩٠
٢١١،٢١٠،٢١٠،٢٠٩،٢٠٩،٢٠٨،٢٠٧،٢٠٦،٢٠٦،٢٠٦،٢٠٥،٢٠٤،٢٠٣،٢٠٢،٢٠٢،٠٠
٢٢،٢٢١،٢٢٠،٢١٩،٢١٩،٢١٨،٢١٨،٢١٧،٢١٧،٢١٦،٢١٤،٢١٣٢١٤،٢١٢

٣،٢٢٦،٢٢٦،٢٢٦،٢٢٧،٢٢٨،٢٣٠،٢٣٥،٢٣٥،٢٣٦،٢٣٦،٢٣٦،٢٣٧،٢٣٨،٢٣٩،٢٤٠
،٢٤٠،٢٤١،٢٤٤،٢٤٥.

النمط الأول صور(٢)

مادة

١،٧،٧،٨،٩،١١،١١،١٣،١٦،١٨،١٨،١٩،١٩،٢٠،٢١،٢١،٢٥،٢٥،٢٧،٢٧،٢٨،٢٩،٢٩،
٤٦،٤٤،٤٤،٤٣،٤٣،٤٢،٤١،٣٨،٣٢،٣١،٣٠،٢٩،٣٠،٢٩،
٦،٥٩،٥٧،٥٥،٥٤،٥٣،٥١،٥٠،٤٩،٤٨،٤٧،
١٠٧،٩٧،٩٣،٩٠،٨٨،٨٧،٨٧،٨٣،٨٣،٨١،٨٠،٨٠،٧٩،٧٨،٧٨،٧٢،٦٩،٦٨،٦٨،٦٧،٦٦
،٢٠٢،١٩٠،١٩٠،١٨٩،١٨٨،١٨٠،١٣٩،١١٩،
٢،٢٣٨،٢٣٧،٢٢٤،٢٢١،٢٢٠،٢١٨،٢١٨،٢١١،٢١٠،٢٠٨،٢٠٧،٢٠٦،٢٠٥،٢٠٤،٢٠٣
.٤١

النمط الأول صورة (٣)

مادة

٣،٣٧،٢٩،٢٧،٢٧،٢٧،٢٧،٢٣،٢٣،٢٢،٢١،١٨،١٨،١٨،١٧،١٧،١٣،١١،١١،٧٨،٤،٤،٤
٧،٧٨،٧٨،٧٧،٧٧،٧٦،٧٥،٧٢،٧٢،٦٨،٥٦،٥٦،٥٥،٥٥،٥٠،٤٨،٤٦،٤٥،٤٤،٣٩،٣٩،٨
٨٨،٨٨،٨٣،٨٠،٨٠،٧٩،٧٩،٧٨،٧٨،٧٨،٧٨،٧٨،٨،
١٣،١٣٥،١٣٥،١٣٠،١٢٨،١٢٨،١٢٤،١١٢،١٠٩،١٠٩،١٠١،١٠١،٩٦،٩٢،٩٢،٩٢،٩٠
٥،١٣٨،١٣٩،١٣٩،١٤١،١٤٢،١٤٩،١٤٩،١٥١،١٥١،١٥٣،١٥٩،١٦٣،١٦٤،١٦٤،١٦٨
١٦٨،١٨٤،١٨٤،١٨٦،١٩٠،١٦٩،١٧٠،١٧٦،١٧٧،١٧٨،١٧٩،١٨٨،١٩٢،١٩٢،

،
١٩٣،١٩٦،١٩٦،١٩٦،١٩٧،١٩٨،٢٠٠،٢٠٢،٢٠٤،٢٠٤،٢٠٤،٢٠٥،٢٠٦،٢١٦،٢١٦،٢
.١٧،٢٢٦،٢٣٩،٢٤١

النمط الأول صورة (٤)

مادة

١٢،٣٨،٣٨،٦٠،٦٢،٧٤،٧٤،٨٠،١٠٥،١٠٩،١٠٩،١٠٩،١١٠،١١٣،١٣١،١٣٧،١٣٧،١٣
٢٢٦،١٨٣،١٨١،١٦١،١٦٠،١٥٤،١٥١،١٤٥،١٤٥،١٤٥،١٤٢،١٣٩،٧،

النمط الأول صورة (٥)

مادة
١،٢١،٣٢،٣٢،٧١،٩٢،٩٥،١٠٧،١٠٩،١٠٩،١٢١،١٤٥،١٥٢،١٥٢،١٥٢،١٥٤،١٥٦،٢١
.٧،٢٣٠،٢٣٠،٢٣٩

ملحق(٢)

النمط الثاني صورة (١)

مادة
٥،٨،١٠،١١،١٧،١٨،١٩،٢١،٢١،٢٧،٣١،٣٢،٣٦،٣٨،٥٠،٥٣،٥٤،٥٥،٥٥،٥٥،٥٦،٥٨،
٦٠،٧٠،٨٠،٨٧،٩٤،١٠٠،١٠٠،١٠٢،١٠٢،١٠٣،١٠٧،١١٠،١١١،١١١،١١٣،١١٣،١١
٤،١١٥،١١٥،١١٧،١٢١،١٢٢،١٢٤،١٢٤،١٢٤،١٢٤،١٢٥،١٢٥،١٢٦،١٣٢،١٣٦،١٣٦
،
١٣٧،١٤٠،١٤٦،١٥٠،١٥١،١٥٦،١٥٩،١٦٠،١٦١،١٦١،١٦١،١٦٢،١٦٤،١٦٦،١٦٩،١
٧٣،١٧٣،١٧٥،١٧٨،١٨١،١٨١،١٨٥،١٩١،١٩١،١٩٣،١٩٣،١٩٣،١٩٤،١٩٨،١٩٩،٢٠
٣،٢٠٩،٢٠٩،٢١٠،٢١٤،٢١٥،٢٢٥،٢١٦،٢٢٠،٢٢٠،٢٢٥،٢٣٠،٢٣١،٢٣٢،٢٣٦،٢٤٢
.٢٤٣،٢٤٤،٢٤٥،

النمط الثاني صورة (٢)

مادة
،١،١،١،٤،١٣،١٣،١٦،١٧،٢٠،٢١،٢٧،٢٨،٢٨،٢٩،٢٩،٤١،٤٩،٥٥،٥٥،٥٨
،٦٧،٧١،٧٦،٨٠،٨٢،٨٤
٩٣،٩٧،١٠٠،١٠٣١٠٤،١٠٥،١٠٦،١٠٧،١٠٧،١١٢،١١٤،١٢٥،١٢٨،١٢٩،١٣٠،١٣٥،
١٣٥،١٣٩،١٤٠،١٥٠،١٤٤،١٥٠،١٥١،١٥١،١٥٦،١٥٧،١٥٩،١٥٩،١٥٩،١٦٠،١٦٣،١
٦٥،١٦٩،١٦٩،١٨٦،١٨٧،١٩٢،١٩٦،١٩٦،١٩٧،١٩٨،٢٠١،٢٠٣،٢٠٥،٢٠٦،٢٠٩،٢٠
٩،٢١٠،٢١١،٢١٢،٢١٣،٢١٤،٢٢٣،٢٢٥،٢٢٧،٢٣٣،٢٣٨،٢٤٥،٢٤٥

.

النمط الثاني صورة (٣)

مادة
١٨،١٩،٢١،٢٣،٥٤،٥٥،١٠٢،١٠٦،١٠٩،١١٨،١٢١،١٢١،١٢٤،١٤١،١٤٥،١٦٦،١٨١،
١٩١،٢٠٣،٢٠٩،٢٩٩.

النمط الثاني صورة(٤)

مادة٥٤،٥٤،٥١،٤٠،٣٨،٣٧،٣٥،٣٤،٣٢،١٤،
٥٤،٥٥،٥٧،٥٧،٥٨،٦٧،٧٣،٧٤،٧٥،٧٧،٧٧،٧٧،٩٢،٩٩،١١٥،١١٧،١٢٢،١٢٥،١٢٦،١
٢٢٥،٢٢٣،٢٠٤،١٨٦،١٧٣،١٦٤،١٦٦،١٦٠،١٥٩،١٥١،١٤٨،٢٩.

النمط الثاني صور (٥)

مادة

١،١٧،٢٣،٤٩،٥٢،٥٤،٥٥،٥٧،٦٤،١٠٢،١٢١،١٤٢،١٤٦،١٥٤،١٥٧،١٨٤،٢٢٧،٢٣٠.

ملحق(٣)

النمط الثالث صورة (١)

مادة
٦،٦،٨،١٣،٣٨،٣٨،٤٩،٦٠،٥٦،٥٨،٧١،٧٥،٧٧،٨٠،٨٠،٨٧،٨٩،٩٠،٩٧،١٠٢،١٠٢،١
٢٢،١٢٤،١٢٥،١٣٨،١٤٣،١٤٤،١٤٥،١٥٤،١٥٥،١٥٩،١٥٦،١٦١،١٦١،١٦٤،١٦٤،١٦
،٤،١٦٥،١٦٦
١٧٥،١٨٠،١٨٥،١٩١،١٩٥،١٩٦،١٩٦،١٩٧،١٩٨،٢٠٠،٢٠٣،٢٠٣،٢٠٥،٢٠٧،٢٠٧،٢
٢٤٧،٢٤٦،٢٤٤،١٤٣،٢٢٥،٢١٧،٢١٦،٢١٦،٢١٥،٢١٤،٢١٣،٢١٢،١١.

النمط الثالث صورة (٢)

مادة ٢١٦،١٢٢،١١٢،٩٧،٦٧،٣٥.

ملحق(٤) .

النمط الرابع صورة (١)

مادة

١٠٢، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٤، ١٣١، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠،

١٥٦، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٠، ١٨٠، ١٨٠، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٤٢.

النمط الرابع صورة (٢)

مادة

١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٥٤، ٥٤، ٩١، ٩٦، ٩٨، ١٠٤، ١٠٤، ١٠٤، ١٠٤، ١٠٤، ١٠٩، ١٠٩، ١١٠،

١١،

١٢٢، ١٢٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٥، ١٣٥، ١٣٥، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١

٤٠، ١٤٤، ١٤٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٧، ١٥

٨، ١٦٠، ١٦٠، ١٦٠، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٥، ١٦٥، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٦، ١٦٦، ١٦٦، ١٦٦

٢٣٨، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٧، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٥، ٢٠٣، ١٧٠، ١٦٦، ١٦٦.

ملحق (٥)

النمط الخامس صورة (١)

مادة ١١٥، ١٤٦، ١٤٦، ١٥٦، ٢٤٦.

النمط الخامس صورة (٢)

مادة

٨٠، ١٢٣، ١٥٦، ١٥٦.

ملحق(٦)

النمط السادس صورة(١)

مادة

٣٨، ٣٨، ٤٢،

٤٢، ٥٥، ٦٢، ٧٥، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٥، ٩٣، ١٠٠، ١١٧، ١٢١، ١٢٤، ١٢٤، ١٣١، ١٣٦، ١٣٦،

١٤٤، ١٤٦، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٥، ١٧٨، ١٩٠، ١٩١

١٩٥، ١٩٦، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٧، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٠٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٩،

النمط السادس صورة(٢)

مادة
٣٨،١٠٢،١١١،١٢٢،١٤١،١٤١،١٤١،١٤١،١٦٤،١٦٤،١٦٤،١٦٤،٢٠٣،٢٠٥،٢٠
.٩

النمط السادس صورة(٣)

مادة ٢٢٦،٥٤،١٧.

ملحق (٧)

النمط السابع صورة(١)

مادة
١٠٩،١١٠،١١٠،١٢٢،١٢٢،١٢٢،١٢٣،١٣١،١٣١،١٣١،١٣٦،١٣٧،١٣٨،١٤١،١٤١،١
٤٥،١٥٦،١٦٠،١٦٦،١٧٠،١٦٤،١٦٤،١٧٤،١٧٤،١٧٥،١٨٧،٢٢٤،٢٢٤،٢٢٥،٢٣٣،٢٣
.٣

النمط السابع صورة(٢)

مادة
٤٩،٥٥،١٠٨،١٠٨،١١٠،١١١،١١٧،١٢٢،١٢٣،١٢٣،١٢٣،١٢٤،١٢٤،١٣١،١٣١،١٣٧
،
١٣٧،١٤٥،١٥٤،١٥٤،١٥٦،١٥٦،١٥٧،١٥٧،١٥٨،١٦٠،١٦٠،١٥٩،١٥٩،١٦١،١٦٢،١
.٧٤،١٧٤،٢٢٦،٢٢٦،٢٣٣

ملحق(٨)

النمط الثامن صورة(١)

مادة

١١٠،١١٣،١٢٣،١٢٣،١٢٣،١٣٧،١٤١،١٤٦،١٥٩،١٥٩،١٦١،١٦٤،١٦٤،١٨٠،٢
.٢٦،٢٢٦

ملحق(٩)

النمط التاسع صورة(١)

مادة ١٢٠،١٣١،١٥٢،١٥٤،١٥٦،١٥٨،١٦٠،١٥٩،١٦٠،١٦١،١٧٠.

ملحق (١٠)

الفعل (يجوز)

مادة
٥٤،٧١،٨٧،١٠٢،١٠٢،١١٤،١١٦،١٢٠،١٢٢،١٢٤،١٢٤،١٢٩،١٣٢،١٥٠،١٥٦،١٦١،
٢٢٥،١٩١،١٦٩.

الفعل (لا يجوز)

مادة
١٢،١٤،٣٢،٣٤،٣٥،٣٧،٣٨،٣٨،٤٠،٤١،٥١،٥٤،٥٤،٥٥،٥٧،٥٧،٥٨،٦٠،٦٢،٦٧،٧٣،
١١٠،١١٣،١١٥،١١٧،١٢٢،١٢٤،١٢٧،١٢،٧٤،٧٤،٧٥،٧٦،٧٦،٧٧،٧٧،٨٠،٩٣،١٠٩،
١٣١،١٣١،١٣٧،١٣٧،١٤٠،١٤٢،١٤٥،١٤٥،١٤٨،١٥١،١٥٤،١٦٠،١٦٤،١٦٦،١٨١،١
٢٢٦،٢٢٦،٢٢٤،٢٠٤،١٨٦،٨٣.

الفعل (تكفل) + الفاعل (الدولة)

مادة
١١،١١،١١،١٢،١٣،١٤،١٧،١٨،١٩،٢٠،٢١،٢٢،٢٣،٢٣،٢٧،٣٧،٣٨،٤٤،٤٥،٤٦،٤٨،
٧٩،٧٨،٧٨،٧٨،٧٧،٧٦،٧٢،٦٨،
٢٤٠،٢٣٦،٢٣٥،٢٠٦،٢٠٦،١٧٧،١٧٦،١٦٨،١٠٠،٩٩،٩٩،٩٦،٨٨،٨٦،٨٣،٨٢،٨٠.

الفعل (تلتزم) + الفاعل (الدولة)

مادة

٧،٨،٩،١١،١١،١٣،١٦،١٨،١٨،١٩،١٩،٢٠،٢١،٢١،٢٥،٢٥،٢٧،٢٧،٢٨،٢٩،٢٩،٢٩،
٢٩،٣٠،٣١،٣٢،٣٢،٣٨،٤١،٤٣،٤٤،٤٤،٤٥،٤٦،٤٧،٤٨،٤٩،٥٠،٥١،٥٣،٥٥،٥٧،٥٩،
٦١،٦٦،٦٧،٦٨،٦٩،٧٢،٧٨،٧٨،٧٩،
٢٤١،٢٣٧،٢٢٤،٢١٨،٢١٨،١٣٩،٩٧،٩٣،٩٠،٨٨،٨٧،٨٧،٨٣،٨١،٨٠،٨٠.

الفعل (ينظم) + (القانون) مسند إليه فاعل

مادة

٦،٧،٨،١٥،١٦،١٨،٢٩،٣٠،٣١،٣٩،٤٢،٤٤،٤٥،٥٣،٥٤،٥٦،٥٧،٦٠،٦٤،٦٨،٦٩،٧٠،٧
،،٧٣،٧٤،٧٥،٧٧،٨٣،٨٤،٨٧،٨٨،٩٦،١٠٠،١٠٩
١٧٧،١٧٨،١٧٩،١٨٠،١٨٠،١٢٦،١٤٣،١٤٨،١٤٥،١٥٩،١٦٦،١٧٥،١٧
١٨١،١٨٢،١٨٣،١٨٨،١٩٢،١٩٥،١٩٦،١٩٦،١٦٧،١٩٧،١٩٩،٢٠٠،٢٠١،٢٠١،٢٠٦،٢
٢٣٦،٢٣٠،٢٢١،٢٢٠،٢١٨،٦،٠٨،٢٣٧،٢٤٠.

الفعل (يحدد– يكفل – يبين) + (القانون) مسند إليه فاعل

مادة

٦،٦،١١،١٤،٣٢،٣٧،٣٨،٥٠،٥٣،٥٧،٦٠،٦٧،٧١،٧٦،٧١،٧٦،٨٦،٨٧،٨٩،٩٨،٩٩،١٠
،،١٠٢،١٠٢،١٠٥،١٢١،١٢٤،١٢٦،١٤١،١٤٦
١٦٦،١٧٠،١٨٠،١٨٤،١٨٦،١٨٦،١٨٦،١٨٩،١٨٩،١٩٠،١٩٠،١٩٢،١٩٤،١٩٦،١٩٧،١
٩٧،٢٠٣،٢٠٤،٢٠٥،٢٠٧،٢٠٩،٢١٠،٢١١،٢١٢،٢١٣،٢١٤،٢١٤،٢١٥،٢١٨،٢١٩،٢٢
٣،٢٢٣،٢٢٤،٢٢٥،٢٣٩،٢٤٣،٢٤٤.

القانون (ليس مسند إليه)

مادة

١،١٣،١٧،١٧،١٨،١٩،٢١،٢٧،٣٢،٣٤،٣٥،٣٥،
٧٧،٨٠،٨٦،٣٨،٣٨،٤٢،٤٢،٥٣،٥٥،٥٨،٦١،٦٢،٦٧،٦

٨٠،٨٦،٨٧،٩١،٩٤،٩٤،٩٥،٩٥،٩٦،٩٩،١٠٣،١٠٤،١٠٨،١٠٩،١١٨،١٢٢،١٢٢،١٢٢،

١٢٣،١٢٣،١٢٣،١٢٤،١٢٤،١٢٣،١٢٤،١٢٤،١٢٥،١٤١،١٤٤،١٤٥،١٥١،١٥٣،١٥٥١
١٩٢،١٢٢،١٩، ١٩١، ١٩٠، ١٨٥ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ،
٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٥٦ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ،
٢١٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٣ ، ١٩٧ ، ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩٤ ، ٣ .

.

٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٥ ، ٢٢٥ .

الدستور (مسند إليه فاعل)

مادة

٢٢٧،٩٩

الدستور (ليس مسند إليه) .

مادة

١٣٩،١٢١،١٢١،١١٥،١٠٤،١٠١،٨٨،١١،٥،٤،
١٦،١٦٠،١٥٦،١٥٧،١٥١،١٥١،١٥٠،١٤٤،
٢٢٨،٢٢٦،٢٢٤،٢٢٤،٢١٤،٢١٠،١٧٣،١٦٧،
٢٤٠،٢٣٩،٢٣٦،٢٣٥،٢٣٤،٢٣٢،٢٣١،٢٣٠،٢٢٩

٢٤٧،٢٤٦،٢٤٦،٢٤٦،٢٤٦،٢٤٦،٢٤٥،٢٤٤،٢٤٣،٢٤٢،٢٤٢،٢٤١

المصادر والمراجع

- **أحمد مطلوب (دكتور)**
  - بحوث لغوية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ط
  - الأولى١٩٨٧م .

- **إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم (دكتورة)**

  - التركيب بين القدامى والمحدثين ، بحث منشور في مجلة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، العدد التاسع مايو ٢٠١٠م

- **تمام حسان (دكتور)**

  - اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط. الثالثة (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م).

- **الجوهري (اسماعيل بن حماد الفارابي ت ٣٩٣هـ)**

  - الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ٤ ، ١٩٩٠م .

- **الجمعية التأسيسية المصرية ٢٠١٢م**
  - دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٢م .

- **حامد عبد القادر**

  - معاني المضارع في القرآن الكريم (مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية جزء ١٣ ص ١٥٥ ، مطبعة الكيلاني الصغير ، القاهرة ١٩٦١م .)

- **دليلة مزوز(دكتورة)**

  - التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر عدد ٢٠١٢م.

- **الرماني (أبي الحسن على بن عيسى)**

  - معاني الحروف ، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي , دار الشرق للنشر والتوزيع ، السعودية جدة ط ١٩٨٤ م .

- **سامح كمال حسن (دكتور)**

  - بحث بعنوان " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٢م ، دراسة نحوية في ضوء علم اللغة الاجتماعي " بحث مقبول النشر في حوليات كلية الآداب – جامعة عين شمس – مجلد ٤٣ عدد إبريل ٢٠١٥م .

- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**

  - الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ط . الأولى ، بدون تاريخ

- **السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان ت ٣٦٨هـ)**

  - شرح كتاب سيبويه ، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٨م .

- **السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين)**

  - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)

- **الصبان (محمد بن علي الصبان الشافعي ت ١٢٠٦هـ)**

  - حاشية الصبان على شرح الأشموني – المطبعة العامرة الشرقية ط الثانية (بدون تاريخ)

- **ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)**

  - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ط العشرون ١٩٨٠ م.

- **علي عبد الفتاح محمد (دكتور)**

- الوجيز في القضاء الإداري– دار الجامعة الحديثة ،القاهرة .

- **الفراهيدي (الخليل بن أحمد ت ١٧٠هـ)**

- ترتيب كتاب العين ، تحقيق الدكتورين مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، انشارات أسوة التابعة لمنظمة الأوقاف والأمور الخيرية ، إيران ١٤١٤هـ .

- **كمال بشر (دكتور)**

- علم اللغة الاجتماعي (مدخل) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ط الثالثة ١٩٩٧ م.

- **لجنة الخمسين لتعديل دستور مصر ٢٠١٢م**

- دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤م

- **ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ)**

- شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، ط . الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)

- **مجمع اللغة العربية**

- المعجم الوسيط ، نشر دار الدعوة ،استانبول، تركيا ، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

- **محسن خليل (دكتور)**

- مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الإداري ،منشأة المعارف ، الأسكندرية.

- **محمد إبراهيم عبادة (دكتور)**

- الجملة العربية – مكتبة الآداب – القاهرة ١٩٩٧م

- **محمد رجب الوزير (دكتور)**

- السياق اللغوي ودراسة الزمن في العربية، (مقالة منشورة في مجلة علوم اللغة –العدد الأول، المجلد السادس– دار غريب للبشر والتوزيع– القاهرة ٢٠٠٣ م).

- صور السلوك الكلامي في نصوص الأدب القضائي (بحث منشور في مجلة علوم اللغة –العدد الأول، المجلد السادس– دار غريب للبشر والتوزيع– القاهرة ٢٠٠٢م.

- قراءات في مصادر التراث التاريخي ، دار الاتحاد للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٣م .

- **محمد سليمان العبد (دكتور)**

- اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة (بحث في النظرية) –دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع – القاهرة ط الأولى ١٩٩٠ م .

- **ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم ت ٧١١هـ)**

- معجم لسان العرب ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ط ١ ،١٩٩٥م.

- **ابن هشام الانصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين)**

- مغي اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق حنا الفاحوري – دار الجيل بيروت ط ١٩٩٢م.

- **ابن يعيش (يعيش بن علي موفق الدين)**

- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة (بدون تاريخ)

ملخص :

مجال هذا البحث هو " التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٤م دراسة نحوية مقارنة مع دستور مصر ٢٠١٢م في ضوء علم اللغة الاجتماعي "

وقد قام الباحث بحصر التركيب الفعلي في دستور مصر ٢٠١٤م والذي بلغ ١١٦٤ تركيباً ، وقد جاء جُلّه في صيغة المضارع حيث مَثل ٩٠% أما الماضي فقد مَثل ١٠% ، وأتى في سياق الشرط ليفيد المستقبل .

وقد كشف البحث أن التركيب الفعلي قد جاء من قبيل الجملة الصغرى – في الدستورين – المبنية على علاقة إسنادية واحدة (مسند ومسند إليه) ؛ وذلك لأن مواد الدستور يجب أن تكون واضحة بعيدة عن التأويل واللبس ، وهذا يتناسب مع الجملة الصغرى ، كما لاحظ الباحث أن المشرّع الدستوري قد احتمى بأفعال بعينها تكاد تكون في معظم المواد وليؤسس من خلالها دولة القانون ؛ وهي الأفعال (ينظم – يحدد يبين + القانون "فاعل " ، تلتزم – تكفل + الدولة " فاعل ") ، وهذه التراكيب موجودة في الدستورين .

كما لاحظ الباحث أن المشرّع الدستوري قد كرر التركيب الفعلي مثبتاً مرة ومنفياً مرة أخرى في ٨١ موضعاً ليدعم أو يدحض به قوله وهو " يجوز " أو " لايجوز" كما في المادة ٥٤، وهذا التركيب موجود في أيضا في دستور ٢٠١٢م حيث جاء في ٦٨ موضعاً.

عقد الباحث مقارنة نحوية للتركيب الفعلي في الدستورين وجاءت معظمها متشابهة ومتقاربة لايوجد تفاوت كبير بينها سوى زيادة في عدد التراكيب في دستور ٢٠١٤م وقد دونها الباحث في نهاية البحث والخاتمة ، كما أن الدستورين جاءت لغتهما واضحة فصيحة بسيطة يفهمها المواطن العادي بعيدة عن التأويل واللبس خالية من اللهجات والأخطاء الإملائية موافقة للقواعد النحوية .

Summary

This field of research is the "actual installation of the Constitution of Egypt 2014 study of grammatical compared with 2012, the Constitution of Egypt in light of the language of social science"

The researcher has an inventory of actual installation in the Constitution of Egypt 2014 and 1164, which amounted complex, came Gelle in the present tense, such as 90%, while the past was like 10%, and came in the context of the requirement to serve the future.

The research revealed that the actual installation came came from such wholesale micro – in Constitutions – based on the relationship Brachytherapy one (datum and datum him); This is because the articles of the constitution must be clear away from the interpretation and confusion, and this fits with wholesale Minor, as noted by researcher that the legislature has the constitutional sheltered acts are almost certain in most of the material and found in which the rule of law; acts which (regulated – determines shows + Law "actor", is committed – to ensure + Country "actor"), and these structures exist in the constitutions.

The researcher noted that the constitutional legislator may repeat the actual installation is installed once and exile again in 81 subject to the supports or refutes by saying it is "may" or "may not be" as in Article 54, and this structure exists in also in the Constitution of 2012, which came in 68 subject.

Contract researcher compared grammatical for installation actual constitutions came mostly similar and convergent does not have a great disparity between them, only an increase in the number of structures in the Constitution of 2014 has been without a researcher

at the end of the research and conclusion, and the constitutions came to Gthma clear fluent simple understood by the average citizen far from the interpretation and confusion-free dialects misspellings and grammatical rules for approval.